توعى
استشر
تمثل

2013
التقرير السنوي

مركز العدل

للمساعدة القانونية

مركز العدل
للمساعدة القانونية

مساعدة قانونية لكل محتاج

مركز العدل
للمساعدة القانونية

التقرير السنوي

2013

مساعدة قانونية لكل محتاج

فهرس المحتويات

كلمة رئيس الهيئة الادارية	٢
التعريف بمركز العدل للمساعدة القانونيه	٣
الملخص التنفيذي	٤
انجازات المركز لعام ٢٠١٣ :	٦
اولا : خدمات التمكين القانوني	٦
١. الاستشارات القانونية	٦
٢. التمثيل القانوني	٦
ـ قصة نجاح	٧
٣. التوعية القانونية	٨
ثانيا : التشبيك والاتصالات	٩
١. تأسيس عيادات قانونية	٩
٢. الشراكات والتشبيك	٩
ـ قصة نجاح	١٠
ثالثا : حشد التأييد	١١
١. تحالف انسان للمراجعة الدورية الشاملة	١١
٢. دراسة تقييم الوصول الى العدالة	١١
٣. المؤتمرات	١٢
رابعا : التطوير المؤسسي	١٨
١. برنامج التدريب المستمر	١٨
٢. دليل اجراءات والنماذج	١٨
المشاريع والجهات الداعمة	١٩
الخطط المستقبلية	٢٠
الملاحق	٢١

اهم الفعاليات

مساعدة قانونية لكل محتاج

جبل الحسين - شارع اللد - بناية رقم ٣٧
هاتف: ٠٦/٤٦٢٥٠٠٩ - ٠٦/٤٦٥٦٥٣٣
فاكس: ٠٦/٤٦٢٥٠٠٩
info@jcla-org.com
www.jcla-org.com

كلمة رئيس الهيئة الادارية

د.صلاح الدين البشير

حقق مركز العدل للمساعدة القانونية وعلى مدار سنوات عمله المستمر منذ تأسيسه عام ٢٠٠٨، حزمة من الإنجازات في سياق تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في إتاحة وتسهيل الوصول إلى العدالة لكافة فئات المجتمع الأردني غير المقتدرة.

وكان عام ٢٠١٣ الذي نعتبره في مركز العدل حلقة في سلسلة عطائنا، حافلاً بهذه الإنجازات التي شكل بعضها نقلات نوعية، على صعيد توسيع شريحة المستفيدين في مجالات التمثيل والاستشارات القانونية، والانتشار الجغرافي في مناطق المملكة، ورفع مستوى الإدراك الرسمي والوعي الشعبي بأهمية المساعدة القانونية وضرورة استخدام نظام العدالة وتطويره، في سبيل كفالة حقوق كل مواطن ومقيم على أرض الوطن.

كما حفل العام ٢٠١٣ أيضاً بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي شكل بعضها تحدياً أمام عمل المركز مع شركائه في كل من المجتمع، والسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

وإنني كرئيس للهيئة الإدارية لمركز العدل، لأتشرف بعرض إنجازات مؤسستنا خلال عام ٢٠١٣، بهدف تسليط الضوء على حجم المسؤولية التي التزمنا بتحملها، مع إدراكنا أنها بالأصل مسؤولية الدولة، إلا أننا انطلقنا من إيماننا بواجب مؤسسات المجتمع المدني في التشارك مع مؤسسات القطاع العام لتحقيق المصلحة العامة، كل في مجال عمله، سيّما في ظل تردي الوضع الاقتصادي وشح الموارد العامة.

وفي هذا السياق، واصل مركز العدل للمساعدة القانونية خلال العام ٢٠١٣ سعيه لإيصال خدماته إلى جميع محافظات المملكة ومد جسور التعاون مع كافة الشركاء المعنيين من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني على اختلافها، بالإضافة إلى نشر الوعي القانوني بين مختلف شرائح وفئات المجتمع من خلال برنامج متخصص للتوعية.

فبالتوازي مع استمراره في تقديم خدمات الاستشارة القانونية للجميع والتمثيل القانوني في المحاكم لمن تنطبق عليه معايير استحقاق الخدمة، افتتح المركز (١٧) عيادة قانونية حتى نهاية العام ٢٠١٣، وقدم في هذه الفترة ما مجموعه ١٠ آلاف خدمة قانونية على صعيد التمثيل أمام القضاء وتقديم الاستشارات القانونية، كما عقد ما يزيد على ألف محاضرة للتوعية القانونية تلقاها بشكل وجاهي نحو ٣٠ ألفاً من أبناء المجتمع بمختلف فئاتهم وجنسياتهم وأنواعهم الاجتماعية.

إن النهج التشاركي الذي تبناه مركز العدل منذ تأسيسه بهدف التكاتف لخدمة المجتمع الأردني، دفعنا خلال عام ٢٠١٣ إلى توسيع مظلة شركائنا من خلال توقيع عدة مذكرات تفاهم مع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، وهو ما نرى أنه يفعل مبدأ التخصص في الخدمة العامة لتقديم الخدمة الفضلى في مجال مسؤولياتنا.

وأخيراً، إن ما قدمه المركز وسيواصل تقديمه بالتعاون مع شركائه في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ما هو إلا وسيلة لتحقيق الغاية المنشودة في نهاية المطاف، وهي تذليل كافة العقبات أمام حق الإنسان في الوصول إلى العدالة.

سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا إلى مزيد من العمل النافع، ويمكننا من خدمة أردننا الغالي في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

التعريف بمركز العدل للمساعدة القانونية

تأسس مركز العدل للمساعدة القانونية عام ٢٠٠٨ كمؤسسة غير ربحية؛ إيماناً من مؤسسيه بأهمية التمكين القانوني الكفؤ للأشخاص رقيقي الحال، من خلال نشر الوعي بمختلف القضايا والمسائل المتعلقة بالقوانين، إضافة إلى توفير خدمات المساعدة القانونية والتي تشمل الاستشارات القانونية المتخصصة والتمثيل القانوني المجاني أمام المحاكم في مختلف أنواع القضايا الشرعية والحقوقية والجزائية للفئات المستهدفة من المواطنين والمقيمين داخل المملكة غير القادرين على تحمل نفقات التقاضي، بما يؤدي إلى منحهم فرصة للحصول على العدالة التي قد يقف الحال المادي عائقاً أمام تحقيقها بالنسبة اليهم

الاهداف

تمكين الفقراء والفئات المستضعفة من المواطنين؛ المقيمين؛ العمالة الوافدة، واللاجئين، من معرفة حقوقهم القانونية والمطالبة بها، من خلال تسهيل وصولهم إلى خدمات المساعدة القانونية، بتوفير خدمتي الاستشارة، والتمثيل القانوني مجانًا ضمن المعايير التي يعتمدها المركز لتوفير الخدمة لمحتاجيها

المهمة

العمل على وضع المعايير والسياسات ، وإنشاء المؤسسات اللازمة، لضمان توفير خدمات التمكين القانوني المُستدام للمستحقين، وبناء الأنموذج الأكفأ لذلك

العيادة القانونية

تعتمد آلية عمل المركز على بناء الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مناطق مختلفة من المملكة، بهدف توفير مقر للعيادات القانونية التي .يؤسسها المركز في مناطق عمل هذه المؤسسات الشريكة
بدوره، يتعاقد المركز مع محامين نظاميين وشرعيين من ذوي الاختصاص والخبرة والكفاءة في مختلف القضايا الشرعية والجزائية والحقوقية، لتوفير الاستشارات القانونية لجميع أفراد المجتمع المحلي ممن يعاني من أي إشكال قانوني، وأما التمثيل القانوني ومتابعة الدعاوى لدى المحاكم النظامية والشرعية فيكون بالنسبة للأفراد الذين تنطبق عليهم معايير الاستحقاق فقط(رقيقي الحال)

الرؤية

ضمان حق التمكين القانوني الكفؤ لرقيقي الحال

محاور العمل

ا. إنشاء مراكز تميز للتمكين القانوني في مختلف محافظات المملكة لخدمة المجتمع والعمل على تقويم التجارب وضمان استدامتها
٢. تعميق الفهم للوضع القائم لمنظومة التمكين القانوني في الأردن وإبراز مواطن الضعف والقوة وتحدياتها وفرصها
٣. المساهمة في صياغة استراتيجية وطنية للتمكين القانوني بكافة جوانبه التشريعية والمؤسسية والمالية والخدمية

الفئات المستهدفة

يوفر مركز العدل الخدمات القانونية لمختلف الأشخاص المتواجدين على أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، من غير القادرين على تحمل نفقات التقاضي

أعضاء الهيئة العامة

١. الدكتور محمد خليل خلف الحموري
٢. الدكتور صلاح الدين محمد عبد الرحمن البشير
٣. الأستاذ "محمد شريف" علي شريف الزعبي
٤. الأستاذة ريم ممدوح عبد الرحمن أبو حسان
٥. الأستاذ صباح محمد كفى حبيب الله عبدالله البيروتي
٦. الدكتور جمال حمود عايد الضمور
٧. الأستاذ جورج حزبون جورج حزبون
٨. الأستاذ سائد درويش يوسف كراجه
٩. الأستاذة نانسي بشارة سليم فشحو
١٠. الأستاذة ديالا هلال عثمان الخمرة
١١. الأستاذة هديل حسن عبد العزيز عبد العزيز

أعضاء الهيئة الإدارية

١. الدكتور صلاح الدين محمد عبد الرحمن البشير – رئيساً
٢. الأستاذ سائد درويش يوسف كراجه – نائب الرئيس
٣. الأستاذة ريم ممدوح عبد الرحمن أبو حسان – أمين السر
٤. الأستاذ جمال حمود عايد الضمور – أمين الصندوق
٥. الأستاذة نانسي بشارة سليم فشحو - عضوا

الملخص التنفيذي

ركز مركز العدل للمساعدة القانونية جهوده خلال عام ٢٠١٣ على متابعة وتوسيع نطاق توفير خدمات المساعدة القانونية للمستحقين، وذلك بالتوازي مع تطوير قدراته الداخلية على الصعيدين المالي والإداري، ووضع خطته الاستراتيجية للسنوات الثلاث القادمة بتحديد الأهداف وآليات العمل التي توصله إلى تحقيق النتائج المتوخاه، إلى جانب الاهتمام بتوسيع قاعدة التعاون والتشبيك المحلي والإقليمي مع المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني

وفيما يلي وصفاً لأهم وأبرز إنجازات المركز خلال عام ٢٠١٣ ضمن محاور العمل التي يعمل في إطارها :

اولا : خدمات التمكين القانوني

الاستشارات والتمثيل

وصل عدد الاستشارات التي قدمها المركز خلال عام ٢٠١٣ إلى (٣٤٨٢) استشارة قانونية ووصلت عدد الحالات التي مثلها المركز أمام المحاكم المختلفة إلى (١٢٤٣) خدمة تمثيل استفاد منها من انطبقت عليهم معايير استحقاق الخدمة من الفئات رقيقة الحال مثل؛ المرأة، الأحداث، أصحاب الإعاقة، اللاجئين والعمال المهاجرين

التوعية القانونية

يعمل المركز ومن خلال محور التوعية على نشر الثقافة القانونية بمختلف فروع القانون بهدف إيجاد مجتمعاً واعياً بحقوقه وواجباته قادراً على استخدام القانون للمطالبة والدفاع عن هذه الحقوق وبما يضمن رفع نسبة الامتثال لأوامر القانون، ووصولاً إلى ذلك فقد نفذ المركز (٨١٦) محاضرة قانونية استفاد منها (٢١٩٥٠) شخص

ثانيا : التشبيك والاتصالات

تأسيس عيادات قانونية

أسس مركز العدل خلال عام ٢٠١٣ ١١ عيادة قانونية جديدة في ٨ محافظات جديدة ليصبح العدد الكلي للعيادات التابعة له ٢١ عيادة وبذلك يكون المركز قد غطى بخدماته كامل محافظات المملكة

الشراكات والتشبيك

إن مأسسة المساعدة القانونية وتوسيع نطاق الخدمة لتصل إلى أكبر عدد من الفئات المستهدفة يعتبرها المركز أهداف سامية واستراتيجية يعمل على تحقيقها من خلال مد جسور التعاون وبناء الشراكات مع الجهات المعنية الحكومية والخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني، والتي ترجمها بتوقيع (٢٢) مذكرة تفاهم خلال هذا العام، كان من أبرزها مذكرة التفاهم التي وقعها مع وزارة التنمية الاجتماعية ومديرية الامن العام من القطاع الحكومي، ومذكرة التفاهم مع مجموعة نقل لتمويل المشاريع الصغيرة من القطاع الخاص، ومن المؤسسات الوطنية مذكرة تفاهم مع الصندوق الأردني الهاشمي ومؤسسة نهر الأردن، ولا زال يعمل على توسيع قاعدة الشراكات وتوقيع المزيد من مذكرات التفاهم

ثالثا :حشد التأييد

تحالف إنسان للمراجعة الدورية الشاملة

وكان مركز العدل حاضرا خلال جلسة المراجعة الدروية الشاملة التي عقدت في مجلس حقوق الانسان في جنيف بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٤ باعتباره عضوا في تحالف انسان للمراجعة الدورية الشاملة، كما شارك في اجتماع الوفد الادرني الذي عقد بعد جلسة المراجعة للتباحث حول التوصيات التي وجهت للأردن من الدول المشاركة في جلسة الاستعراض، مما كان له اثر ايجابي في قبول توصيات متخصصة لتعزيز الحق في الدفاع وفي الحصول على المساعدة القانونية

الدراسات

نفذ المركز دراسة متخصصة هدفت إلى توفير أداة علمية تؤدي الى بيان صورة واقعية عن حال الوصول الى العدالة في المملكة الاردنية الهاشمية من مختلف الجوانب باستخدام أدوات قياس قابلة للتطبيق من أجل توثيق واقع حال حق الوصول الى العدالة ببيان جوانب القوة ورصد الفجوات والعقبات والجوانب التي لاتزال تحتاج الى المزيد من العمل باتجاه تحسينها وتشكيل قاعدة داعمة لأي جهود تبذل في المستقبل تهدف الى تطوير تعزيز الوصول الى العدالة

المؤتمرات

مؤتمر استراتيجيات التمكين القانوني

وفي اطار العمل على مأسسة حق الوصول الى العدالة وخلق حلول مستدامة تم عقد مؤتمر استراتيجات التمكين القانوني والذي استضافة مركز العدل للمساعدة القانونية ونظمته مؤسسة نماتي ومبادرة المجتمع المنفتح للعدالة والمركز الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومعهد المجتمع المنفتح - المكتب الاقليمي العربي، وركز المؤتمر على استراتيجيات التمكين القانوني المتعلقة بالنوع الاجتماعي وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالنساء واستخدام الأدوات والتقنيات المبتكرة المعنية بالمشاركة والتوثيق من قبل المجتمع المحلي

مؤتمر المساعدة القانونية

شهد عام ٢٠١٣ عقد المؤتمر الأول للمساعدة القانونية في الأردن تحت رعاية ملكية سامية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم بمبادرة من مركز العدل للمساعدة القانونية

هدف المرتمر إلى إطلاق الحوار بين الجهات المعنية بتوفير خدمات المساعدة القانونية وصانعي السياسات الأردنيين للوصول الى اتفاق حول الخطوط العريضة لاستراتيجية وطنية للمساعدة القانونية، وبما يؤدي إلى مأسسة خدمات المساعدة القانونية

رابعا : التطوير المؤسسي

منذ بداية عام ٢٠١٣ بدأ المركز بتنفيذ برنامج متخصص للتدريب المستمر لمحامي ومستشاري مركز العدل مقدمي الخدمات القانونية من أجل تعزيز قدراته الداخلية وتطوير قدراته المؤسسية، وبنفس الاطار انهى المركز تطوير دليل الاجراءات والنماذج المستخدمة داخلياً لتقديم خدمات التمكين القانوني وادارة الملفات لضمان المتابعة وتوكيد الجودة

إنجازات المركز خلال عام ٢٠١٣ - خدمات التمكين القانوني

اولا : خدمات التمكين القانوني

١. الاستشارات القانونية

قدم مركز العدل خلال عام ٢٠١٣ (٣٤٨٢) استشارة قانونية ليبلغ مجموع ما قدمه المركز من الاستشارات (٧١٢٠) منذ بداية تاسيسه

٢. التمثيل القانوني

وفرت العيادات القانونية التابعة للمركز (١٢٤٣) خدمة تمثيل في مختلف أنواع القضايا، ليبلغ مجموع القضايا التي توكل بها المركز (٣٦٧١) قضية حتى التاريخ الذي يغطيه هذا التقرير

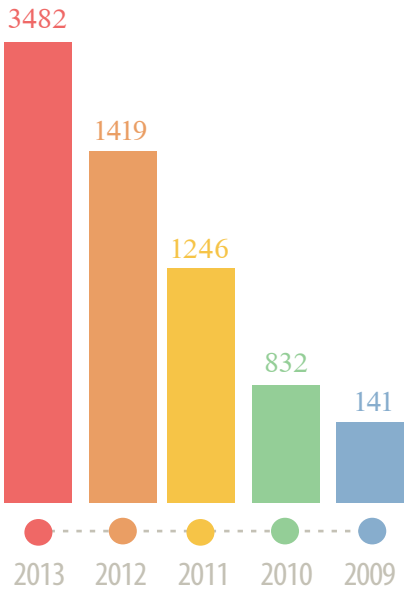

الاستشارات القانونية

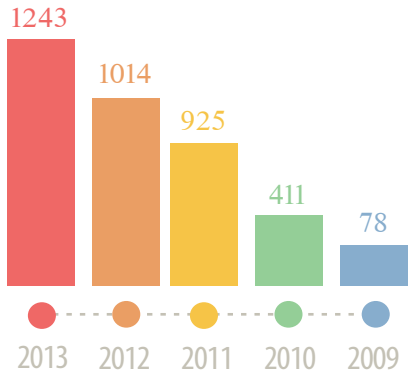

التمثيل القانوني

لم تتوقع "غدير" ذات الثلاثة عشر ربيعا ان تفضي شخصيتها القوية الى وصولها الى المحكمة بجرم الايذاء, بعد ان تم اتهامها "ظلماً" بأنها قامت برمي حجر أصاب عين الفتى "أيهم" بعجز مؤقت

غدير التي لجأت الى عيادة مركز العدل للمساعدة القانونية بصفتها من الفئات "رقيقي الحال" المستحقة للمساعدة، استحصلت على حكم البراءة بعد الاستئناف

تتميز غدير بشخصية قوية، لا ترضى الظلم لأحد، وتنتمي الى أسرة متوسطة الحال تقطن في احدى مناطق عمان الشرقية. غادرت مدرستها ذات يوم الى البيت مع صديقاتها اللواتي اعتدن الذهاب والمغادرة معاً، ليجدن في طريقهن مجموعة من الأولاد يلعبون بالمقاليع، و يرمون الحجارة على المارة ،وقد لاحظن أن أحد الأولاد أصيب بعينه من قبل شخص أخر لاذ بعدها بالفرار

لم تقف غدير وصديقاتها عند هذا الأمر فهو حدث عابر، إلا أنه وفي صباح اليوم التالي للحادثه تفاجات غدير بقدوم والدة الطفل المصاب "أيهم" الى المدرسة لتطلب رؤيتها وزميلاتها حتى يتعرف ابنها على الطالبة التي ضربته

وقد قامت المديرة باستدعاء الطالبات و كن سبعة تقريبا ، و أخذ "يتحزر" من منهن قامت برمي الحجر عليه وأصابته بعينه، وبين غدير وصديقاتها وقع اختياره على غدير

وفي اليوم التالي ذهبت أم أيهم الى الشرطة لتقدم بلاغاً تتهم فيه غدير بالتسبب في إيذاء ابنها، واثناء التحقيق نفت "غدير" قيامها برمي الحجر، ومع ذلك تم تحويلها الى المدعي العام بجرم الإيذاء والذي بدوره أحال الأمر لمحكمة الاحداث، وبمساعدة محامية مركز العدل التي رافقت غدير في كافة مجريات المحاكمة التي استمرت عدة اشهر، ما بين الدفاع القانوني والاستئناف حصلت غدير اخيرا على البراءة

٢. التوعية القانونية

يعمل مركز العدل من خلال وحدة متخصصة على نشر الوعي القانوني بين مختلف فئات وشرائح المجتمع معتمدا في ذلك على خطة استراتيجية بنيت محاورها على دراسة واقع احتياجات الفئات المستهدفة، مؤمنا بان نشر الثقافة القانونية لا يؤدي فقط الى استخدام القانون كاداة لحماية الحقوق والحريات وانما ايضا يؤدي الى زيادة الامتثال العام لأحكام القانون. وقد تنوعت المواضيع القانونية لتتناول مجموعة كبيرة من القوانين التي تمس الحياة اليومية لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع، إلى جانب ذلك تم الاهتمام بجانب التوعية الوقائية بالتركيز على التوعية في مجال المخدرات والتحرش الجنسي

قدم المركز خلال العام ٢٠١٣ (٨١٦) محاضرة قانونية استفاد منها (٢١٩٥٠) ليصل عدد المحاضرات القانونية التي تم تقديمها (١٠١٩) استفاد منها ٢٨١٤١

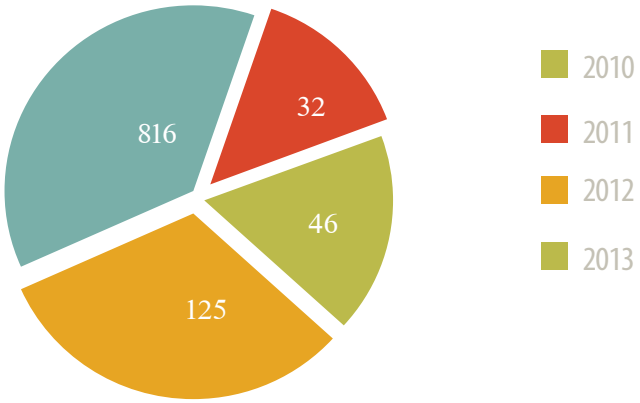

محاضرات التوعية

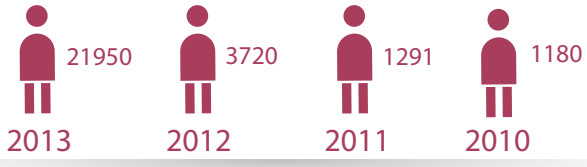

المستفيدين من المحاضرات

بسبب جهود مركز العدل في مجال التوعية للوقاية من آفة المخدرات قام ٣٥ شخصاً مدمناً بتسليم نفسه الى ادارة مكافحة المخدرات لتلقي العلاج

ثانيا : التشبيك والاتصالات

١.تأسيس عيادات قانونية

أسس مركز العدل خلال عام ٢٠١٣ احدى عشر عيادة قانونية جديدة في ٨ محافظات ليصبح العدد الكلي للعيادات القانونية التابعة له ٢٣ عيادة ويكون بذلك قد غطت العيادات التابعة له كافة محافظات المملكة

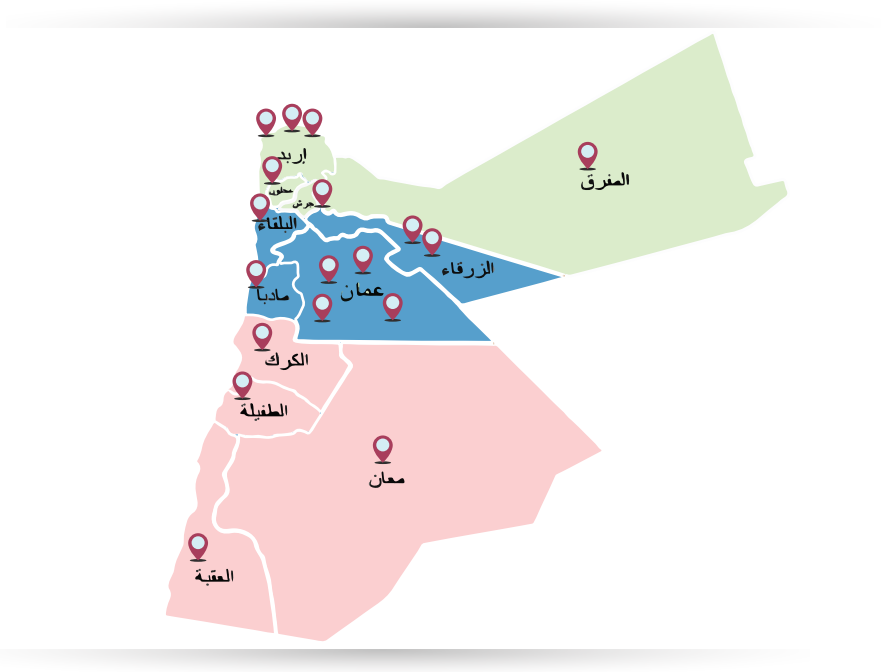

٢. الشراكات والتشبيك

واصل المركز جهوده في توقيع المزيد من مذكرات التفاهم مع الجهات الشريكة سواء الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني، هادفاً من ذلك إلى توحيد جهود أكبر قدر ممكن من الجهات العاملة في مجال تقديم خدمات التمكين القانوني لتوسيع نطاق الحماية وشمول أكبر عدد ممكن من الفئات المستهدفة بخدمات المساعدة القانونية، وليكون خطوة على طريق إيجاد استراتيجية وطنية للمساعدة القانونية تضمن استدامة العمل، حيث وقع المركز ٢٢ مذكرة تفاهم

ثالثا :حشد التأييد

١. التحالفات - تحالف انسان للمراجعة الدورية الشاملة

انضم المركز إلى تحالف انسان للمراجعة الدورية الشاملة الذي تشكل في شهر كانون الأول من العام ٢٠١٢ لغايات إعداد تقرير موازٍ للمراجعة الدورية الشاملة الثانية الخاص بالمملكة الأردنية الهاشمية ومتابعة مختلف القضايا المتعلقة بتطبيق مبادئ ومعايير حقوق الانسان في الأردن والتوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الانسان

ضم التحالف مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني الأردنية وبعض الخبراء والاعلاميين في مجال حقوق الانسان، ليضم في عضويته بالإضافة إلى المركز كل من: مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومركز دعم للاستشارات والتدريب ومركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الانسان واتحاد المرأة الأردنية ومرصد الانسان والبيئة واتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردني والمرصد العمالي الأردني والمحامي معاذ المومني والسيدة رانيا الصرايرة والسيدة نادين النمري والسيد محمد شما

وكان مركز العدل حاضرا خلال جلسة المراجعة الدروية الشاملة التي عقدت في مجلس حقوق الانسان في جنيف بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٤ باعتباره عضوا في تحالف انسان للمراجعة الدورية الشاملة، كما شارك في اجتماع الوفد الاردني الذي عقد بعد جلسة المراجعة للتباحث حول التوصيات التي وجهت للأردن من الدول المشاركة في جلسة الاستعراض، مما كان له اثر ايجابي في قبول توصيات متخصصة تؤدي إلى تعزيز الحق في الدفاع وفي الحصول على المساعدة القانونية؛ **أهمها**:

١. تعزيز الحق في الدفاع

ـ ضمان حق المساعدة القانونية والتمثيل القانوني للمتهمين في القضايا الجزائية وإيجاد السند القانوني لهذا الحق في التشريعات الوطنيه

ـ ضمان احترام معايير المحكامات العادلة والانصاف والمساواة في الاجراءات القضائية حيث ان هذه التوصيه مهمه لطرح معيقات لوصول الى العداله في دائرة الضوء عند مراجعة المنظومه التشريعيه الوطنيه

٢. محكمة أمن الدولة: العمل على الغاء محكمة امن الدولة او كحد ادنى العمل على ضمان تطبيق النص الدستوري المتعلق بمحاكمة المدنيين

٣. التوقيف التعسفي: التوصية الخاصة بمراجعة التشريعات الوطنية مما يؤدي الى ضمان مراجعة قانون منع الجرائم وسلطات الحكام الاداري بشان التوقيف الاداري وضمان الطعن بمشروعية قرار التوقيف الاداري والتضييق من سلطات ممارسة هذا النوع من التوقيف وضمان حق الموقوف في الحصول على المساعدة القانونية

٢. المؤتمرات

١. مؤتمر الوصول الى العدالة

كان لمركز العدل للمساعدة القانونية الأسبقية في عقد أول مؤتمر وطني حول ((المساعدة القانونية)) حظي بالرعاية الملكية السامية لجلالة الملك عبد الله ابن الحسين الثاني المعظم خلال الفترة ٢٢-٢٣ حزيران ٢٠١٣، شارك في أعماله وجلساته نخبة من القضاة والمحامين والأكاديميين، وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، وعدد من الناشطين في مجال حقوق الانسان

هدف المؤتمر إلى تحليل وبيان الوضع القائم حول حجم الطلب على خدمات المساعدة القانونية ومعيقات الوصول إلى العدالة في الأردن لا سيما الحق في التقاضي، وإلى عرض النماذج والممارسات الفضلى دولياً؛ لتوفير المساعدة القانونية للمستحقين في الأنظمة القضائية المختلفة، ليكون نقطة انطلاق الحوار بين الجهات ذات العلاقة وصانعي السياسات الأردنيين؛ للوصول إلى اتفاق على استراتيجية وطنية للمساعدة القانونية في المملكة

كما كان المؤتمر المنبر الرسمي الذي تم من خلاله اطلاق الدراسات التي أنجزها المركز في إطار عمله الساعي إلى توفير قاعدة بيانات تؤدي إلى إعانة واضعي السياسات ومتخذي القرار في تعزيز الحق في الوصول إلى العدالة وإحداث التطور التشريعي الذي يكفل الحق في التقاضي على نحوٍ فعال، فعرض المركز نتائج كل من دراسة الإشكاليات القانونية وتحديد حجم الطلب على المساعدة القانونية التي نفذها بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة، ودراسة تحليل واقع التمثيل القانوني والتوقيف في القضايا الجزائية في الأردن

وخلال جلسات المؤتمر قدم خبراء دوليين متخصصين في مجال المساعدة القانونية أوراق عمل تضمنت المبادئ الدولية التي تكفل الحق في المساعدة القانونية، والممارسات الفضلى والنماذج المتبعة في دول العالم الرائدة في هذا المجال

واختتمت أعماله بإعلان المشاركين مجموعة من التوصيات المتخصصة الرامية إلى الدفع باتجاه اتخاذ التدابير المناسبة والفعالة لإيجاد إطار مؤسسي وطني لتوفير المساعدة القانونية وضمن نموذج يتناسب مع المنظومة التشريعية الوطنية، وبما يؤدي إلى ضمان بناء نظام فعال ومستدام لتقديم خدمات المساعدة القانونية يأخذ بعين الاعتبار ضمان جودة الخدمة وضبطها بالشراكة بين الجهات المعنية

١. تأمين معيار الحق

حيث أن أي قضاء مستقل ينبغي أن يضمن إقامة العدل للجميع على نحو ناجع وفعال دونما أي تمييز سبب كان، وذلك بهدف حماية حقوق الانسان وإنفاذها، لذا ينبغي أن يكفل النظام القانوني الوطني ما يلي

ـ كفالة حق الـدفاع والحصول على المساعدة القانونـية مجاناً لغير القادرين وبما يتوافق مع المعايير الدولية في هذا الشأن

وبما يؤدي إلى كفالة حق التقاضي المنصوص عليها دستورياً، من خلال إجراء تعديلات قانونية على المنظومة التشريعية الوطنية تؤدي إلى تعريف وتنظيم المساعدة القانونية، مع مراعاة أن يتم تفسير الحق في المساعدة القانونية حق وشمان إجرائي أساسي يكفل ممارسة حقوق الانسان الأخرى بما فيها الحق في المحاكمة العادلة

ـ ضمان تقديم المساعدة القانونية في الدعاوى الجزائية الّتي تتضـمن عقوبات الحبس أو تحتمل التّوقيف منذ لحظة القبض، وأن تشمل أيضاً انواع الدعاوى المدنية، وفي جميع مراحل الإجراءات القضائية بحيث تساهم هذه المساعدة في إزالة المعيقات التي تحول دون ممارسة حق التقاضي وبالتالي تحول دون الوصول إلى العدالة

أن تشمل خدمات المساعدة القانونية المشورة والتمثيل القانوني لكل شخص محتاج إلى هذه الخدمات وأن توفر مجانا لمن تنقصهم الموارد المالية على أن يتضمن التشريع الوطني معايير خاصة لتحديد أهلية الحصول على المساعدة القانونية المجانية

أن يشمل مفهوم المساعدة القانونية التثقيف في مجال القانون والحصول على المعلومات القانونية وتوفير الآليات البديلة لحل النزاعات وتطبيقها على نحو فعال لحل الخلافات بين أفراد المجتمع بصورة تصالحية

٢. التّدرج في نطاق الحماية والتّنفيذ

ـ ينبغي أن يتم التوسع في مفهوم المستحقين أو المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية المجانية ليشمل كل شخص يخضع لإجراءات قانونية ولا يمتلك الموارد المالية الكافية أو السلطة التي تؤهله لتحمل نفقات الوصول إلى العدالة(رسوم ونفقات التقاضي وتوكيل محامي)، متى تكون هذه المساعدة ضرورية لوصولهم الفعال إلى المحاكم وتمتعهم بمحاكمة عادلة

ـ أن تشمل مظلّة الحماية والمساعدة القانونّية الفئات المهمشة والمستضعفة، وبالأخّص المرأة، والأحداث واصحاب الإعاقة، وفي القضايا الشرعية : النّساء والاطفال

ـ أن تكون المساعدة القانونية متاحة لجميع الأفراد الأشخاص الموجودين على أراضي المملكة وبغض النظر عن جنسيتهم

٣. ضمان الجودة وضبطها

إن الحق في المساعدة القانونية لا يقتصر فقط على توفير هذه الخدمات وإنما يجب أن يتم ضمان توفيرها على نحو فعال، وقد ضَمن القانون الوطني توفير المساعدة القانونية لأنواع معينة من القضايا، إلّا أنّ جودة الخدمة القانونّية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، كما لا توجد رقابة من قبل أيّة جهة على جودة الخدمات التي يقدمها المحامي خلال هذه الأنواع من القضايا، لذا فقد كانت التوصيه في هذا الشأن ما يلي

ـ إيجاد معايير لضمان ضبط جودة الخدمات القانونية المقدمة، وأن لايقتصر توفير المساعدة القانونية المجانّية مجرد التعيين الرسمي للمحام، بل أن يتوقف توفيرها على تقديم مساعدة قانونية على نحو فّعال

ـ اعتماد آليات للرقابة على جودة الخدمات المقدمة من قبل المحامين وتقييمها، وعلى المستوى الدّولي، هناك العديد من النّماذج المعتَمدة لضبط الجودة، تعتِمد أساًسا على الأسلوب أو النّموذج الّذي اعتُمد بدايّة في تقديم الخدمة، ومنها آلية مراجعة الّزملاء؛ بحيث يتّم اختيار نخبة من المحامين ليقوموا بمراجعة الملّفات بهدف تقييم الأداء تعّرف المواطن الّتي يمكن تحسينها وتطويرها

ـ تتوقف جودة الخدمات القانونية على ما يحصل عليه مقدمو الخدمة القانونية من مؤهلات وتدريب، لذا يجب أن يتم الاهتمام أن يحصل الاختصاصيين الذين يعملون لصالح نظام المساعدة القانونية على المؤهلات والتدريب اللازمين لتقديم خدماتهم

٤. إعداد الدّراسات والبحوث والإحصاءات وتنفيذها

إن إتاحة المعلومات المتعلقة بالحق في المساعدة القانونية ومكوناتها وحجم الطلب وكيفية الحصول عليها تشكل شرطاً ضرورياً لممارسة الحق بصورة فعالة، وفي هذا الإطار يعاني نظام العدالة الوطني ضعفاً شديداً من حيث توافر هذه المعلومات، الأمر الذي انعكس على درجة الاهتمام الحكومي بتوفير هذا الحق، هذا عدا عن عدم وجود بيانات

تحدد الموارد اللازم على الدولة توفيرها لتعزيز حق كل فرد في المساعدة القانونية المجانية، لذا فقد كانت التوصية بما يلي

ـ إعداد دراسات لتقييم التكلفة المالية اللازمة لتوفير خدمات المساعدة القانونّية؛ بهدف إعانة متّخذي القرار وواضعي الّسياسات على اختيار الّنموذج الأمثل للوضع في الأردّن

ـ إجراء دراسات متخّصصة في مجال القضايا الّشرعّية، تُظهر مدى توفُّر المساعدة القانونّية، ومدى الحاجة إلى توفير هذه الخدمة، وحجم الطّلب على المساعدة القانونّية، على أن تشمل الدّراسة الّشق المتعلّق بتعيين مّدعٍ بالحّق العاّم بموجب قانون أصول المحاكمات الّشرعّية

ـ إعداد دراسات وتقارير سنويّة خاّصة بواقع المساعدة القانونّية في الأردّن

ـ دراسة أثر تقديم الخدمات وتقييمها والبناء عليها لتطوير نظام المساعدة القانونية المعتمد بما يخدم الهدف المرجو

٢. التّدرّج في نطاق الحماية والتّنفيذ

ـ ينبغي أن يتم التوسع في مفهوم المستحقين أو المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية المجانية ليشمل كل شخص يخضع لإجراءات قانونية ولا يمتلك الموارد المالية الكافية أو السلطة التي تؤهله لتحمل نفقات الوصول إلى العدالة(رسوم ونفقات التقاضي وتوكيل محامي)، متى تكون هذه المساعدة ضرورية لوصولهم الفعال إلى المحاكم وتمتعهم بمحاكمة عادلة

ـ أن تشمل مظلّة الحماية والمساعدة القانونّية الفئات المهمشة والمستضعفة، وبالأخّص المرأة، والأحداث واصحاب الإعاقة، وفي القضايا الشرعية : الّنساء والاطفال

ـ أن تكون المساعدة القانونية متاحة لجميع الأفراد الأشخاص الموجودين على أراضي المملكة وبغض النظر عن جنسيتهم

:٥. الشراكة

إن تنفيذ المساعدة القانونية وتوفيرها على نحو فعال على المستوى الوطني وحسب ما تقضي به المعايير الدولية فإن ذلك يتطلب إنشاء وتنفيذ نظام فّعال ومستدام لتقديم خدمات المساعدة القانونية، وهذا يتطلب العمل على

ـ بناء شراكة حقيقية وفاعلة بينَّ الجهات الّرسمّية خاصة وزارة العدل والمجلس القضائي، ونقابة المحامين التي تعتبر المزود الأساسي بهذه الخدمات، إضافة إلى منظمات المجتمع المدّني المعنية، بهدف البحث في سبل وآليات تأصيل الخدمة في المستقبل، ومأسستها بهدف الوصول الفّعال إلى المحاكم والتمتع بمحاكمة والحصول على معلومات ومشورة قانونية والوصول إلى آليات تسوية المنازعات بأساليب بديلة

ـ تشكيل لجنة عمل مصّغرة تعمل على بلورة أهداف المؤتمر؛ بهدف صياغة ورقة سياسات تُرفع إلى الجهات الّرسمّية المعنّية تمهيًدا لبدء المباحثات الّرسمّية لتبّني آلّيات عملّية تؤّدي إلى تنظيم المساعدة القانونّية في الأردّن ومأسستها تحت مظلّة واحدة

وبالّشراكة مع الجهات المعنّية كافّة

ـ التّخاطب مع الجهات الّرسمّية والمشاركين لعقد حلقات ضّيقة للنقاش تهدف إلى تطوير وثيقة قابلة للتّطبيق حّدها الّزمنّي ٦ أشهر

٦. التّنظيم والّنموذج الملائم وطنًّيا

توفر التجارب الدولية عدداً من النماذج التي اعتمدت لتقديم خدمات المساعدة القانونية منها محامو الدفاع العموميون، والمحامون الخاصون، والمحامون المتعاقدون وغيرها، كما يشير الواقع العملي في الأردن إلى وجود أكثر من جهة تعمل على

توفير خدمات المعونة القانونية مجاناً لعدد من الفئات الفقيرة والمهمشة، لذا فقد كانت التوصية كما يلي

ـ ضرورة العمل على مأسسة نهج المساعدة القانونّية تحت مظلّة الحكومة عبر الأداة التّشريع ية ذاتها الّتي أرست الحّق وأن يتم تحديد نموذج المساعدة القانونية الأمثل مع مراعاة النظام القضائي الوطني والموارد المالية المتاحة وأن يتم الأخذ بعين الاعتبار الاستقلالية وعدم التبعية لضمان وصول ذوي الحاجة إلى العدالة على قدم المساواة مع غيرهم جنباً إلى جنب ضمان الجودة والاستدامة، على أن تمتلك الصلاحيات اللازمة لتقديم المساعدة القانونية وتتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية

ـ تشكيل لجان مشتركة، في كّل مجال من مجالات الخدمة القانونّية، ومن الجهات المعنّية كافّة، الّرسمّية والخاّصة، ومن أصحاب الخبرة والاختصاص، والمجتمع المدّني، ومنظّمات حقوق الإنسان؛ لتقوم بتهيئة المناخ لإقرار نظام المساعدة القانونّية ليتلاءم مع كّل مجال من المجالات الّتي تغطّيها

٧. الاستدامة والتّمويل

بصرف النظر عن طبيعة وشكل برامج المساعدة القانونية لابد من العمل على توفير المخصصات المالية والموازنات اللازمة، بما يلائم احتياجاتها لضمان تقديم خدمات المساعدة القانونية السريعة والفعالة إلى جميع الأفراد المتواجدين على أراضي المملكة، ولا يستطيعون تحمل تكاليف الإجراءات القضائية ومتابعتها، لذا فقد كانت التوصية في هذا المجال

ـ على غرار الّدعم الّذي تقّدمه الحكومة للجمعّيات ومؤّسسات المجتمع المدّني؛ من الممكن أن تُخّصص الحكومة جزًءا من الموازنة العاّمة لتغطّي الخدمة القانونّية، على أن يُرّد جزء منها عن طريق الأحكام الّتي تحكم بالّرسوم والمصاريف والأتعاب على الطّرف الخاسر

٢. اللقاء الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا حول التمكين القانوني (استراتيجيات التمكين القانوني والاجتماعية(NAMATI) الموجهة نحو تعزيز المساءلة الاقتصادية

بالشراكة مع مبادرة المجتمع المنفتح للعدالة والمركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد المجتمع المنفتح -(NAMATI) المكتب الإقليمي العربي نظم مركز العدل للمساعدة القانونية اللقاء الاقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (استراتيجيات التمكين القانوني الموجهة نحو تعزيز المساءلة الاقتصادية والاجتماعية) الذي عقد خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٠ - ٢١ حزيران ٢٠١٣ في العاصمة عمان ركز اللقاء على الوسائل التي يمكن من خلالها أن يؤدي التمكين القانوني إلى تعزيز قدرة الأفراد على ممارسة حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية ومساءلة الحكومات عن نشاطاتها في هذا المجال، وسلط الضوء على أهمية بناء استراتيجيات التمكين القانوني المراعية للنوع الاجتماعي والتي تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء وعلى ضرورة استخدام الأدوات والتقنيات المبتكرة المعنية بالمشاركة والتوثيق من قبل المجتمع المحلي

٣. دراسة الوصول إلى العدالة (واقع الحال ورصد الفجوات والتوصية بالحلول المناسبة

نفذ مركز العدل للمساعدة القانونية دراسة متخصصة بعنوان (الوصول إلى العدالة (واقع الحال ورصد الفجوات والتوصية بالحلول المناسبة بتمويل من مشروع سيادة القانون USAID

هدفت الدراسة إلى توفير أداة علمية تؤدي إلى بيان صورة واقعية عن حال الوصول إلى العدالة في المملكة الأردنية الهاشمية من مختلف الجوانب بالاستعانة بأدوات تقييم الوصول إلى العدالة – كتيب ارشادي خاص بمنظمات المجتمع المدني لتحليل واقع الوصول وأن تشكل قاعدة داعمة لأي جهود تبذل في المستقبل تهدف إلى تطوير ،-(ABA) إلى العدالة صادر عن نقابة المحامين الأمريكين وتعزيز الوصول الى العدالة وإلى معالجة الفجوات والتحديات

تضمنت الدراسة توثيق وتوصيف واقع حال الوصول الى العدالة ببيان جوانب القوة ورصد الفجوات والعقبات والجوانب التي لا تزال تحتاج إلى المزيد من العمل باتجاه تحسينها وتقديم المقترحات والتوصيات بهدف مجابهة التحديات مسترشدين بأفضل الممارسات الايجابية والتفكير في إمكانيات تطبيقها

اعتمد تنفيذ الدراسة على تشكيل فريق عمل روعي في أعضائه الكفاءة والمهنية في مجال العمل القانوني، حيث قام الفريق بجمع المعلومات التشريعية ورصد الثغرات التي تعتريها، عدا عن الإشكاليات العملية التي تضمنها التقرير في كل محور من محاوره، من خلال :

ـ مسح ودراسة وتحليل النصوص التشريعية والمواثيق الدولية المعنية والبحث في التقارير والوثائق والدراسات السابقة في المجالات التي تغطيها الدراسة

ـ عقد مجموعة من الاجتماعات واللقاءات مع عدد من القضاة والمدعين العامين والموظفين الإداريين في المحاكم النظامية

ـ إعداد استطلاع رأي تضمن ١٠ أسئلة استهدف الأشخاص غير القانونيين بهدف التعرف على مدى المعرفة القانونية

ـ الاستعانة بمخرجات الجلسات والنقاشات التي دارت خلال اللقاء الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا حول التميكن القانوني المنعقد يومي ٢٠ و ٢١ حزيران ٢٠١٣ وبمخرجات الجلسات والنقاشات التي دارت خلال مؤتمر المساعدة القانونية المنعقد تحت الرعاية الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

اعتمدت الدراسة في تقييم واقع الوصول إلى العدالة في الأردن على خمسة محاور رئيسية هي
المحور الأول: الإطار التشريعي الناظم لحق الوصول إلى العدالة
المحور الثاني: الوصول الى مرفق العدالة
المحور الثالث: المعرفة بالقوانين
المحور الرابع: تنفيذ الأحكام
المحور الخامس: ضمان حق الدفاع والتمثيل القانوني

وقد اوصت نتائج الدراسة بما يلي

١. مراجعة التشريعات الناظمة لحق الوصول إلى العدالة: ذلك أن النصوص لازالت غير كافية لضمان ممارسة الحق على الوجه الأمثل وبما يكفل وصول الجميع إلى هذه الخدمات، بل أن بعضها تعتبر معيقة ولا تخدم التطبيق العملي كما الحال بالنسبة لنظام الرسوم وعدم النص على كفالة حق الدفاع

٢. البنية التحتية: أظهرت الدراسة أن البنية التحتية للمحاكم الوطنية بمختلف أنواعها ضعيفة وغير مجهزة بشكل جيد لتخدم بعض الفئات كذوي الاحتياجات الخاصة كما أنها لا تراعي خصوصية بعض انواع القضايا وبعض الفئات فيها كالمراة والطفل سواء في القضايا الشرعية أو الجزائية، كما أن قاعات المحاكمة ذاتها ضيقة وغير قادرة على استيعاب أعداد المتقاضين الأمر الذي يتطلب ضرورة الاهتمام أكثر بالمباني وبالبنية التحتية لها لكي تكون قادرة على تلبية الاحتياجات وبما يخدم تحقيق العدالة

٣. التنفيذ: لابد من العمل على إجراء مراجعة شاملة لآليات التنفيذ المعمول بها حاليا سواء من ناحية التشريعات او من ناحية الإجراءات، وقنوات الاتصال والتواصل مع الأجهزة الأخرى ذات العلاقة، والبنية التحتية لدوائر التنفيذ، بالإضافة إلى العمل في إطار تعزيز قدرات الكادر البشري من حيث العدد والكفاءة والمؤهلات، في ظل الوضع الراهن الذي يشير إلى أن اغلب موظفي الدائرة من غير القانونيين على الرغم من أن العمل يتطلب الإلمام بمجموعة واسعة من القوانين التي تتقاطع بشكل مباشر مع عملية التنفيذ

٤. التوعية القانونية ودور الإعلام: إن الخدمات المقدمة من الجهات التي تعمل في مجال المساعدة القانونية تحتاج إلى دعم من المؤسسات الإعلامية والصحفية لتعريف الناس بهذه الجهات وبالخدمات التي تقدمها، مع الإشارة إلى أن هذا الترويج يجب أن يكون متلازماً مع امتلاك هذه المؤسسات مقدمة الخدمة للإمكانيات اللازمة لمواجهة الطلب المتزايد على المعونة القضائية بكافة صورها استشارة أو تمثيل وساطة

٥. التخفيف من الأعباء المالية: خلصت الدراسة إلى أن ارتفاع تكاليف التقاضي والتكاليف الأخرى التي تستتبعها عملية التقاضي ومن ضمنها اتعاب المحاماة من أهم العوائق التي تحول دون اللجوء إلى نظام العدالة الوطني وأن النسبة الأكبر التي تتعرض للإشكاليات القانونية هم من الطبقة الفقيرة والمتوسطة الأمر الذي يستدعي أن تتوجه الجهود للتفكير بآليات عملية لتخفيف العبء المالي من هذه الناحية على المواطنين، على اعتبار أن مرفق العدالة هو في الأصل مجاني مع التركيز على واجب ودور نقابة المحامين من هذه الناحية وذلك من خلال التخفيف من رسوم الوكالات وغيرها من الرسوم التي تجبيها الحكومة لحساب النقابة، كما يمكن أن يتم حل بعض القضايا والإشكاليات القانونية بطرق إدارية بعيداً عن إجراءات ورسوم المحاكم

٦. توسيع نطاق ضمان حق الدفاع: إن ممارسة حق التقاضي المكفول دستورياً وضمان المساواة أمام القانون وأمام القضاء يتطلب العمل على ضمان حماية حق الدفاع المعترف به على المستوى الدولي ليس فقط بالنسبة للقضايا الجزائية وإنما أيضاً في القضايا الحقوقية والقضايا الشرعية، لذا فإن العمل يجب أن يتجه نحو إيجاد تعديل تشريعي يؤدي إلى النص على إلزامية التمثيل القانوني في القضايا الجزائية والشرعية على غرار النص الحالي الذي يلزم بوجود محامي في القضايا الحقوقية التي تزيد قيمتها عن ١٠٠٠ دينار

٧. التوفيق بين إلزامية التمثيل القانوني وتوفير المساعدة القانونية: بموجب المبادئ الأساسية لحقوق الانسان ولمعايير المحاكمة العادلة لابد من توفير حق الدفاع لكل طرف من أطراف النزاع وأن تقوم الدولة بتوفيره مجاناً لغير القادر على توكيل محامٍ، وفي الأردن أوجد المشرع الأردني نصاً فيما يتعلق بالشق الحقوقي يؤدي إلى إلزامية توكيل محامٍ في القضايا التي تزيد قيمتها عن ١٠٠٠ دينار دون أن تقوم بالمقابل بتوفير آلية قانونية لتوفير المساعدة القانونية للمحتاج وبالتالي فإن النص على الوضع السائد حالياً يتعارض مع مبدأ حق التقاضي، الأمر الذي يستتبع أن يتم إيجاد آليات قانونية لتوفير خدمات المساعدة القانونية بالتعاون مع الجهات التي تقدم مثل هذه الخدمات وإيجاد النصوص القانونية التي تؤدي إلى إلزامية توكيل المحامين وفي مختلف أنواع القضايا وعدم اقتصارها على الشق الحقوقي لأهمية دور المحامي في تسريع الإجراءات والحفاظ على حقوق المتقاضين وضمانة مهمة لعدم إهدار العدالة

٨. مأسسة المساعدة القانونية: إن الالتجاء إلى نظام العدالة الوطني يحتاج إلى توفير خدمات المساعدة القانونية وقد أظهرت الأرقام المرجة في هذه الدراسة ان حجم طلب كبير على هذه الخدمات، الأمر الذي يتطلب العمل لتلبية هذه الاحتياجات من خلال مأسسة العمل في إطار مؤسسة وطنية لسد الاحتياجات والطلب على المساعدة القانونية المطلوبة، وتحديد الفئات المستهدفة ومعايير استحقاق المساعدة على اعتبار أن هذا الحق هو حق انساني ويقع على عاتق الدولة توفيره

٩. زيادة أعداد الكوادر البشرية وتوفير برامج تدريبية لمقدمي خدمات العدالة: يتفرع عن اعتبار الوصول إلى نظام وخدمات العدالة هو حق، ضرورة العمل على توفير كوادر مؤهلة لتقديم هذه الخدمات على مستوى عالٍ من التقنية والمهارة والمعرفة القانونية في مختلف الفروع القانونية بالإضافة إلى مهارات إدارية أخرى، وهذا يعني أهمية العمل على وضع برامج تدريبية مستمرة ومتخصصة لمقدمي خدمات العدالة لتوفير كواد مؤهلة وذات خبرة ودراية في هذا المجال، عدا عن ضرورة العمل على زيادة الكادر البشري المقد لهذه الخدمات سواء من حيث أعداد القضاة أو من حيث أعداد الموظفين والكادر الإداري المساند

١٠. ضبط جودة خدمات العدالة: إن عمليات التنمية والإصلاح التي تنال مختلف قطاعات الدولة ومن ضمنها نظام العدالة الوطني تتطلب الاهتمام أكثر بموضوع الجودة القضائية وتحسين أداء الخدمة القانونية والقضائية المقدمة لطالب العدالة، ومنطلق ذلك حاجة الناس إلى نظام قضائي متكامل مستقل ونزيه، ولا تقتصر فائدة ضبط جودة هذه الخدمات على المستفيدين منها بل تتعدى الفائدة إلى العاملين في قطاع العدالة، لذا فإن الحاجة أصبحت ماسة للعمل على تحديد معايير جودة الخدمات وآليات تحقيقها بما يؤدي إلى تفعيل أمثل للخدمات التي يقدمها قطاع العدالة، ويتحقق هذا الهدف بتطبيق نظام ضبط الجودة عن طريق كل من نقابة المحامين ووزارة العدل والمجلس القضائي الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين الأداء ورفع ثقة الجمهور، من خلال: تطبيق معايير المحاكمة العادلة، عدالة أقل تكلفة، حياد واستقلال تام للقاضي، سهولة الوصول إلى المعلومة القانونية، وضمان حق الدفاع تحقيقاً لممارسة حق التقاضي والمساواة أمام القانون، توفير آليات انتصاف فعالة

رابعا : التطوير المؤسسي

١. برنامج التدريب المستمر

يهدف برنامج التدريب المستمر الذي ينفذه مركز العدل للمساعدة القانونية إلى تعزيز قدرات محامي المركز وتطوير معارفهم ومهارتهم وتحسين كفاءة وفاعلية عملهم من أجل الارتقاء بجودة الخدمة القانونية المقدمة للفئات المستفيدة

يوفر برنامج التدريب المستمر المعلومات القانونية والمهارات العملية على حدٍ سواء من خلال مدربين على قدرٍ عالٍ من الخبرة والكفاءة والتخصص في المجالات التي يغطيها البرنامج يختارهم المركز بعناية فائقة بناءً على معايير موضوعية وشخصية

يعمل برنامج التدريب المستمر على ربط التدريب بالاحتياجات الفعلية للمحامين وبحاجات العمل اليومية بحيث يكون المحامي قادراً على توفير الخدمة المطلوبة بجودةٍ عالية وعلى نحوٍ فعال وناجع بما يؤدي واقعياً إلى وصول الفئات المستفيدة إلى العدالة وتحقيق التمكين القانوني داخل المجتمع

كما يعمل المركز على تقييم ومراقبة برامج التدريب التي ينفذها ويعمل على تحديثها باستمرار لتلبي احتياجات عملية حقيقة سعياً منه في أن يوفر إطار مؤسسي يحتذى به في مجال توفير خدمات المساعدة القانونية ضمن أعلى المستويات من المهنية والجودة من خلال فريق عمل قانوني يتمتع بالمؤهلات العلمية والخبرات العملية التي تجعله قادراً على تمكين المجتمع وتسهيل وصول الفئات المستحقة لخدمات العدالة

٢. دليل الاجراءات والنماذج

تابع مركز العدل للمساعدة القانونية خلال عام ٢٠١٣ تطوير دليل الإجراءات والنماذج الداخلية للمركز سواء المتعلقة بتوفير الخدمة القانونية أو تلك المتعلقة بتطوير النظام المالي والإداري عدا عن تطوير النظام المحوسب

كما تم استحداث نموذج التقارير الشهرية التي تتضمن بيانات تفصيلية عن إنجازات العيادات القانونية، وذلك لغايات مراقبة وضبط جودة الخدمات المقدمة في كل عيادة، ومن ثم استخدامها لبناء قاعدة المعلومات والبيانات الخاصة بالمركز، كما تساعد على تحديد إطار خطة العمل لكل عيادة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات التدريبية والعملية وحجم فريق العمل المطلوب لمواجهة حجم الطلب

المشاريع والجهات الداعمة

يعتمد مركز العدل للمساعدة القانونية وبحكم كونه مؤسسة غير ربحية في تقديمه لخدماته وفي تنفيذه لمشاريعه ونشاطاته على الدعم المالي الذي تقدمه مؤسسات ومنظمات مانحة؛ ليتمكن من خلال هذا الدعم من توفير خدماته مجاناً للمستحقين، وفيما يلي نعرض المشاريع التي نفذها المركز خلال الفترة التي يغطيها التقرير

١. مشروع التمكين القانوني بتمويل من الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية وبإدارة البنك الدولي

إطلق مركز العدل في عام ٢٠١٢ مشروع التمكين القانوني للفقراء بتمويل من الصندوق الياباني للتنمية وبإدارة البنك الدولي، تمتد مدة تنفيذ المشروع ٣ سنوات وبمنحة مالية بلغت قيمتها ٢,٦ مليون دولار، يتضمن المشروع افتتاح سلسلة من العيادات القانونية في جنوب وشمال المملكة ضمن محافظات جرش، إربد، الزرقاء، معان، العقبة والطفيلة، بدأ العمل بشكل فعلي على محاور المشروع في الربع الأخير من العام ٢٠١٢، بتأسس عيادتين قانونيتين في كل من إربد والرصيفة، كما قدم المركز عدد من الخدمات القانونية وعقد مجموعة من المحاضرات التوعوية، ويتطلع المركز من خلال هذا المشروع إلى إحداث نقلة نوعية في عمل المركز وفي الخدمات التي سيقدمها، وسيسعى إلى الوصول لمختلف مناطق ومحافظات المملكة عبر تاسيس شبكة من العيادات القانونية والتي تعتبر إحدى أهم أهدافه الاستراتيجية؛ كما يعمل المركز على تنفيذ نشاطات وحملات لكسب التأييد اللازم وتشكيل قوة ضغط تهدف إلى تبني استراتيجية وطنية للمساعدة القانونية في الأردن تعنى بمأسسة خدمات المساعدة القانونية

٢. مشروع التمكين القانوني للاجئين بتمويل من البنك الدولي

تم البدء بتنفيذ هذا المشروع في عام ٢٠١٢ وسيتمر على مدى ٣ أعوام بتمويل إجمالي بلغت قيمته ١,٦ مليون دولار أمريكي مقدمة من البنك الدولي، بهدف توفير الخدمات القانونية ونشر الوعي القانوني بين اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين والسوريين في المخيمات .إضافة إلى الفقراء من الأردنيين القاطنين في المخيمات أو المناطق القريبة من المخيمات

وقد أعد المركز خطة عمل مفصلة تتضمن الآليات العملية التي تؤدي إلى الوصول للفئات المستهدفة، لتمكينها وتوعيتها بحقوقها لحمايتها من الاستغلال أو الانتهاكات، وذلك كله في إطار سعيه الدائم إلى ضمان تحقيق الأهداف والوصول إلى أفضل النتائج

٣. مشروع تعزيز الحماية الجزائية في مرحلة ما قبل المحاكمة بتمويل من معهد المجتمع المنفتح

أطلق المركز هذا المشروع بداية عام ٢٠١٢ ومن المتوقع أن يستمر تنفيذه حتى بداية العام ٢٠١٤، بهدف تحليل واقع المساعدة القانونية في القضايا الجزائية، بما يؤدي إلى مساعدة وتمكين المؤسسات التي تقدم خدمات المساعدة القانونية من تطوير مشاريعها وبرامجها في هذا الإطار، وتعين المؤسسات والجهات المعنية على تطوير وتنفيذ برامج تدريب مستمر تؤهل المحامين والمهنيين مقدمي هذه الخدمات من تقديم الخدمات بدرجة أعلى من الكفاءة والمهنية

٤. مشروع التمكين القانوني للفقراء ٢ بتمويل من مؤسسة المستقبل

استكمل مركز العدل تنفيذ المشروع الذي تم إطلاقه خلال العام ٢٠١١ بتمويل من مؤسسة المستقبل، وذلك بمتابعة تقديمه خلال عام ٢٠١٢ خدمات المساعدة القانونية للمستحقين من خلال العيادات القانونية التابعة له والموجودة في الزرقاء وعمان وجبل النصر، واستمر في عقد البرامج التدريبية ومحاضرات التوعية

٥. مشروع تعزيز مؤسسات المجتمع المدني الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

بدأ المركز في تنفيذ هذا المشروع نهاية العام ٢٠١٠، واستمر حتى منتصف العام ٢٠١٢، تمكن المركز من خلاله من تعزيز قدراته الداخلية ببناء سياساته المالية وتطوير إجراءاته الإدارية ووضع خططه الاستراتيجية، كما أخضع فريق عمله لتدريبات وبرامج تعزيز قدرات على كافة المستويات

أيضا من خلال هذا المشروع، تم عقد عدد من محاضرات التوعية وتقديم مجموعة من خدمات المساعدة القانونية (استشارات وتمثيل أمام المحاكم

٦. مشروع حماية ضحايا العنف الأسري في شرق عمان بتمويل من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية MEPI

يهدف هذا المشروع إلى توفير الخدمات القانونية لضحايا العنف الأسري من النساء في منطقة عمان الشرقية والرصيفة، وتنفيذ برامج توعوية شملت عقد محاضرات وانتاج فيديوهات ومواد إعلامية تثقيفية أخرى تعنى بالتمكين القانوني داخل المجتمع.

الخطط المستقبلية

خطة العام ٢٠١٤ لمركز العدل للمساعدة القانونية

١. استكمال العمل على بناء القدرة المؤسسية لمركز العدل للمساعدة القانونية كمنظمة تمكين قانوني

ـ مراجعة الخطط الاستراتيجية
ـ مراجعة الهيكل التنظيمي
ـ حوسبة الاجراءات
ـ تطوير نظم حفظ المعلومات
ـ تطوير نظام للرقابة وضبط الجودة

٢. استكمال شبكة العيادات القانونية وتعزيزها

ـ تأسيس فروع للمركز في الشمال والجنوب
ـ استكمال تأسيس فروع للمركز من خلال اطلاق عيادات في محافظة عجلون والسلط
ـ انشاء عيادات قانونية متنقلة للوصول للفئات الأقل حظا في المجتمعات النائية
ـ تطوير العلاقات وتمتينها مع الشركاء المستضيفين

٣. استكمال تنفيذ برنامج التوعية القانونية والعمل على تطويره

ـ تطوير محتوى التوعية وتوحيد وتنظيم عملية تقديم المحتوى
ـ تطوير نظام الرقابة وقياس الاداء لبرنامج التوعية
ـ اعداد مواد توعوية مطبوعة ومرئية

٤. تطوير سياسة الاتصال وتعزيز الوصول الى الفئات المستهدفة والشركاء

ـ وضع خطة تشبيك واتصال للوصول الى المجتمعات المحلية
ـ التعاون مع الوزارات الرسمية منها وزارة التنمية الاجتماعية للوصول الى الفئات في كافة المحافظات

٥. تقديم خدمات المساعدة القانونية من استشارات وتمثيل قانوني وتطوير اجراءاتها وضبطها وزيادة فاعليتها

ـ تنفيذ برنامج التدريب المستمر لمحامين المركز
ـ تفعيل نظام ضط الجودة والرقابة
ـ تنفيذ مذكرة تفاهم مع وزارة التنمية بهدف تدريب مراقبي السلوم وتمثيل الاحداث على مستوى المملكة
ـ تاسيس وحدة للعدالة الجزائية تعنى بالتمثيل الحزائي في القضايا خاصة في مرحلة ما قبل المحاكمة

٦. العمل على المأسسة وحشد التأييد

ـ توزيع نتائج الدراسات ومؤتمر المساعدة القانونية
ـ التعاون مع وزارة العدل ونقابة المحامين والمشرعين للعمل على تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية بهدف حماية حق الاستعانه المبكر بالمحامي
ـ اعداد الدراسات بهدف اطلاع متخذي القرار على الجوانب المختلفة الخاصة في اعداد استراتيجية للمساعدة القانونية

فريق العمل

فريق العمل الاداري

المديرة التنفيذية : السيدة هديل عبد العزيز
مديرة مشروع : الآنسة رفاه منكو
المدير المالي : السيد جواد الشريف
المحاسب : السيد احمد ابو الجود
مديرة المكتب ومسؤولة مشتريات : الآنسة سوسن الاحمد
منسق قانوني : الآنسة روان حجاوي
مسؤولة التشبيك : الآنسة ضرى عبيدات
مساعد اداري : الآنسة دانا عكه
مساعد مكتب : ازدهار المتولي

فريق العمل القانوني

المحامي الأستاذ عاكف معايطة
المحامي الأستاذ صلاح جبر
المحامية الأستاذة شيرين يعقوب
المحامية الأستاذة بسمة الرفاعي
المحامية الأستاذة فريزة قموم
المحامي الأستاذ خميس قلفاط
المحامية الأستاذة منى دنديس
المحامي الأستاذ سمير أبو حمدية
المحامية الأستاذة رانية الرواشدة
المحامية الأستاذة نجاح عنانبة
المحامية الأستاذة سهاد سكري
المحامي الأستاذ خالد ابو صافية
المحامي الأستاذ محمد الشريقي
المحامية الأستاذة هناء صمادي
المحامية الأستاذة هناء الهو
المحامية الأستاذة عبير الشراري
المحامي الأستاذ خلدون سلايطة

المحامي الأستاذ فراس اليعقوب
المحامي الأستاذ خميس قلفاط
المحامية الأستاذة سهيلة العمايرة
المحامية الأستاذة فاطمة طوالبة
المحامية الأستاذة منال الضمور
المحامي الأستاذ ماهر كريشان
المحامية الأستاذة امل الجمل
المحامية الأستاذة ايات النوايشة
المحامي الأستاذ مؤيد قموم
المحامية الأستاذة نبيلة ابو سيف
المحامي الأستاذ مصطفى صمادي
المحامي الأستاذ كارم عبيدات
المحامية الأستاذة علا ابو هليل
المحامي الأستاذ احمد هنداوي
المحامي الأستاذ لؤي الشريف
المحامي الأستاذ محمود المرايرة

الملاحق

عناوين العيادات

العيادات القانونية في اقليم الوسط

المركز الرئيسي
جبل الحسين - شارع اللد - بناية ٣٧
هاتف: ٠٦- ٤٦٥٦٥٣٤ - ٤٦٢٤٠٠٩

صندوق المرحوم علي شريف الزعبي
جبل النظيف- شارع نظمي عبد الهادي
هاتف: ٠٦- ٤٧٣٣٣١١

عيادة مخيم الحسين
مخيم الحسين- شارع علوي -بناية ٢٥
خلوي: ٠٧٩٨١٤٠٦٣٩

عيادة ماركا الجنوبية
ماركا الجنوبية-دوار نادي السباق الملكي-بناية ٤٠
خلوي: ٠٧٨٨٤٦١٣٤٧

عيادة التوعية والارشاد الاسري
الزرقاء الجديدة - مقابل حديقة البنك العربي
هاتف: ٠٥ - ٣٨٦٥١٤٤

عيادة جمعية اسكان الامير طلال
الرصيفة- شارع الملكة زين الشرف-بناية ١٠٧
هاتف: ٠٥ - ٣٧٥٣٧٤٤

عيادة جمعية شراكة من اجل الديمقراطية
مادبا- شارع التعبئة - مجمع ابو جابر - ط٤
هاتف: ٠٥ - ٣٢٥٣٣٣٤

عيادة مركز البرامج النسائيه
مخيم البقعة- مقابل مدارس الانروا الاعدادية للذكور
خلوي: ٠٧٩٦٩٧٠٥٠٧

العيادات القانونية في اقليم الشمال

العيادة في مركز البرامج النسائية
مخيم الشهيد عزمي المفتي-الحصن-شارع المدارس
خلوي: ٠٧٧٢٣٣٠٠٢١

العيادة في مركز الاميرة بسمة
ايدون - بجانب المستشفى العسكري
خلوي: ٠٧٩٥٤٤٤٢٥٢

العيادة في المنطقة الحضرية
مجموعة نقل لتمويل المشاريع الصغيره
اربد - لواء الكورة دير ابي سعيد
خلوي:٠٧٩٥٤٤٤٢٥٢

العيادة في جمعية الارض الطيبة
المفرق-شارع البلديه-عمارة مصطفى عويد - ط٣
خلوي: ٠٧٧٧٧٠٤١١١

العيادة في جمعية سيدات جرش الخيرية
جرش شارع النصر - مقابل المحكمة الشرعية
خلوي: ٠٧٩٠٥٨٧٣٥٠

العيادة في جمعية جبل عجلون الخيرية
عجلون - وسط المدينة - مبنى اتحاد الجمعيات الخيرية
خلوي:٠٧٩٥٧٠٧٥٩١

العيادات القانونية في اقليم الجنوب

العيادة في الاتحاد النسائي الاردني
الطفيلة - بناية اتحاد الجمعيات الخيريه
هاتف: ٠٣ - ٢٢٤٢٣٦٥

العيادة في مركز الاميرة بسمة
الصندوق الاردني الهاشمي - الكرك - المدينة
خلوي: ٠٧٩٥٧٥٦٧٢٦

العيادة في جمعية الانوار الخيرية للسيدات
معان - شارع فلسطين - عمارة الاوقاف القديمة
هاتف: ٠٣ - ٢١٣٥٠٣٢

العيادة القانونية في مؤسسة نهر الاردن
العقبة-حي صلاح الدين- بجانب مدرسة خولة بنت الازور
خلوي: ٠٧٧٩٩٥١٨٩٨

توعى

استشر

تمثل

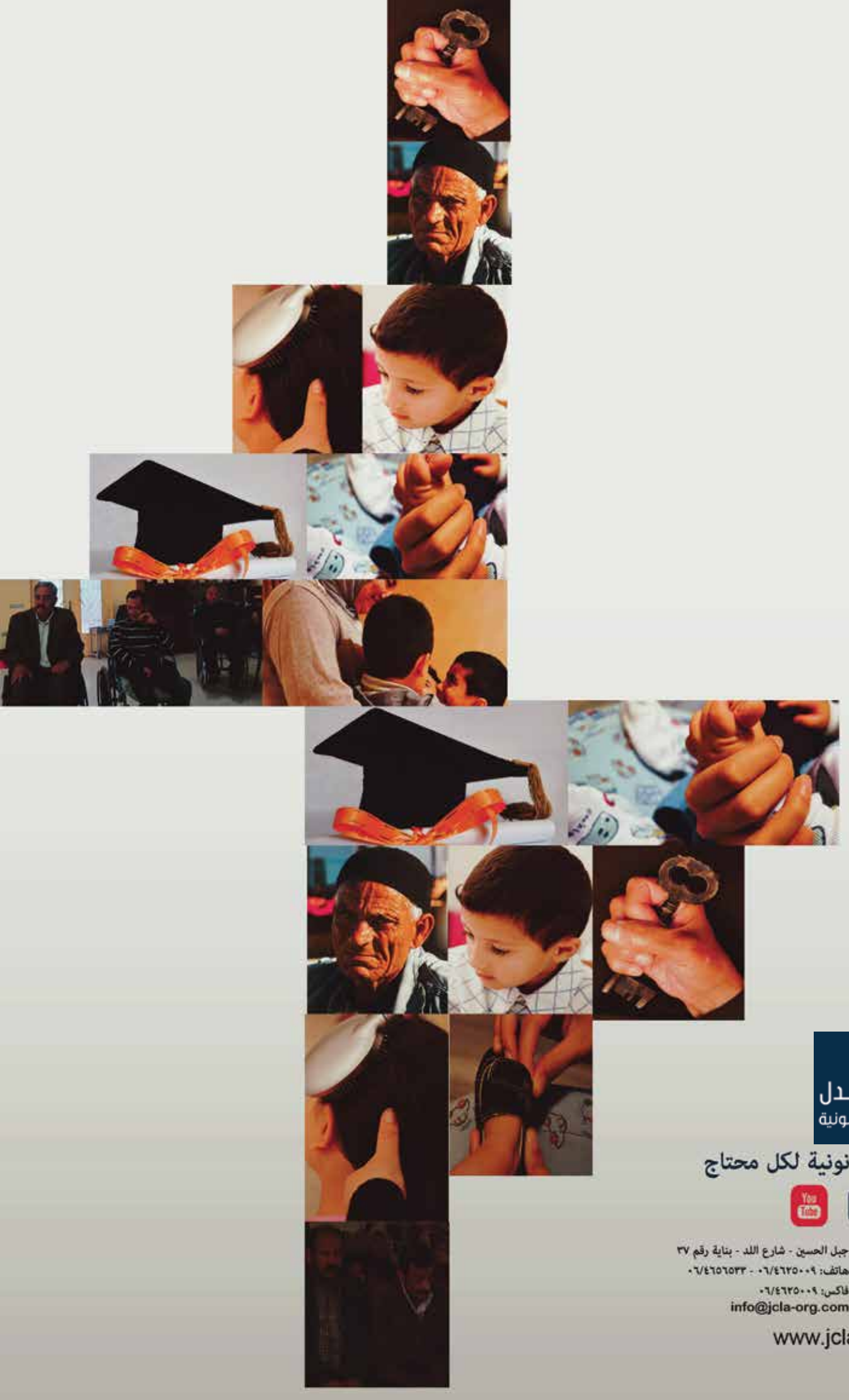

مركز العدل
للمساعدة القانونية

مساعدة قانونية لكل محتاج

جبل الحسين - شارع اللد - بناية رقم ٣٧
هاتف: ٠٦/٤٦٢٥٠٠٩ - ٠٦/٤٦٥٦٥٣٣
فاكس: ٠٦/٤٦٢٥٠٠٩
info@jcla-org.com
www.jcla-org.com